

قال المؤلف رحمه الله :

(٢٣) وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثَقَّةٍ أَوْ جَمَعَ أَوْ قَصَرَ عَلَى رِوَايَةٍ

هذا هو الثالث والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذه المنظومة، وهو الفرد، وذكر الناظم له ثلاثة أنواع.

١ - ما قُيِّدَ بِثَقَّةٍ .

٢ - ما قُيِّدَ بِجَمْعٍ .

٣ - ما قُيِّدَ بِرِوَايَةٍ .

فما هو الفرد؟

نقول: الفرد هو أن ينفرد الراوي بالحديث، يعني أن يروي

الحديث رجلٌ فرد.

والغالب على الأفراد الضعف، لكن بعضها صحيح متلقى بالقبول، لكن الغالب على الأفراد أنها ضعيفة، لاسيما فيما بعد القرون الثلاثة، لأنه بعد القرون الثلاثة، كثر الرواة فتجد الشيخ الواحد عنده ستمائة راوي. فإذا انفرد عنه راوٍ واحد دون غيره فإن هذا يوجب الشك، فكيف يخفى هذا الحديث على هذا العدد الكثير، ولا يرويه إلا واحد فقط.

لكن في عهد الصحابة تكثر الفردية، وكذلك في عهد التابعين لكنها أقل من عهد الصحابة، لانتشار التابعين وكثرتهم، وفي عهد تابع التابعين تكثر الفردية لكنها أقل من عهد التابعين. إذاً فالفرد من قبيل الضعيف غالباً.

وأنواعه ثلاثة وهي :

١ - ما قُيِّدَ بِثَقَّةٍ، أي ما انفرد به ثقة، ولم يروه غيره، لكنه لا

يخالف غيره، مثل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) فقد حصل الأفراد فيه، في ثلاث طبقات من رواته، ومع ذلك فهو صحيح، لأنه انفرد به الثقة عن الثقة عن الثقة، فهذا يُسمى فرداً، ويسمى غريباً.

٢ - ما قُيدَ بجمع، ومراده بالجمع أهل البلد، أو أهل القرية، أو القبيلة أو ما أشبه ذلك، فإذا انفرد بهذا الحديث عن أهل هذا البلد شخص واحد، بمعنى أن يقال: تفرد فلان برواية هذا الحديث عن الشاميين، أو تفرد فلان برواية هذا الحديث عن الحجازيين، أو ما أشبه ذلك، فهنا فردٌ لكنه ليس فرداً مطلقاً، بل هو في بلد معين، وقد انفرد به من بين المحدثين من أهل هذا البلد.

فمثلاً إذا قدّرنا أن المحدثين في الشام ألف محدث، فروى هذا الحديث منهم واحد، ولم يروه سواه.

فنقول: هذا فرد لكن هل هو فرد مطلقاً؟

بل فرد نسبي، نسبي أي: بالنسبة لأهل الشام.

وللفرد المقيد بالجمع معنى آخر وهو: أن ينفرد به أهل بلد ما،

بروايته عن فلان، فيقال: تفرد به أهل الشام عن فلان.

٣ - وقوله (أو قصر على رواية).

القصر على الرواية هي أن يقال مثلاً: لم يرو هذا الحديث بهذا

المعنى إلا فلان، يعني أن هذا الحديث بهذا المعنى لم يروه إلا شخص

واحد عن فلان، فتجد أن القصر في الرواية فقط، وإلا فالحديث من

طرق أخرى مشهور، وطرقه كثيرة.

وإنما قسّم المؤلف الفرد إلى هذا التقسيم: لبيان أن الفرد قد يكون

فرداً نسبياً، وقد يكون فرداً مطلقاً، فإذا كان هذا الحديث لم يُروَ إلا من طريق واحد بالنسبة لأهل الشام، أو أي بلد فهو فردٌ نسبي.

وكذلك بالنسبة للشيخ فلو قال: تفرّد به فلان عن هذا الشيخ فإنه يُسمى فرداً نسبياً، والفرد النسبي غرابته نسبية، والفرد المطلق غرابته مطلقة، والفرد النسبي أقرب إلى الصحة، لأنه قد يكون فرداً بالنسبة لهؤلاء، ولكنه بالنسبة إلى غيرهم مشهور أو عزيز، أي مروى بعدة طرق.

قال المؤلف رحمه الله :

(٢٤) وَمَا بَعْلَةٌ غَمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

هذا هو القسم الرابع والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في النظم وهو المعلول أو المعلل .

يقال : (الحديث المعلل)، ويُقال : (الحديث المُعَلَّلُ)، ويقال الحديث المعلول، كل هذه الاصطلاحات لعلماء الحديث ولا شك أن أقربها للصواب من حيث اللغة هو (المُعَلَّلُ)، لأن وزن مُعَلَّلٍ الصرفي هو مُفْعَلٌ، وذلك لأن اللام مشددة، فتكون عن حرفين أولهما ساكن، وإذا نظرنا إلى الاشتقاق وجدنا أن هذا هو الصواب، لأنه مأخوذ من أَعْلَهُ يُعَلِّهُ فهو مُعَلَّلٌ مثل أقره يقره فهو مقرّ .

والذين قالوا إنه معلول أخذوه من علة مثل شدة فهو مشدودٌ، فيسمونه معلولاً، لأنه مأخوذٌ من الفعل الثلاثي .

والذين يقولون (مُعَلَّلٌ) أخذوه من عَلَّلَهُ، فهو معلل مثل قومه فهو مقومٌ، والصواب : كما سبق (المُعَلَّلُ) .

فنقول : المُعَلَّلُ هو الحديث الذي يكون ظاهره الصحة، ولكنه بعد البحث عنه يتبين أن فيه علة قاذحة، لكنها خفية .

مثال ذلك : أن يُروى الحديث على أنه مرفوع إلى النبي ﷺ باتصال السند، ويكون هذا هو المعروف المتداول عند المحدثين، ثم يأتي أحدُ الحفاظ ويقول هذا الحديث فيه علة قاذحة وهي أن الحفاظ رووه منقطعاً، فتكون فيه علة ضعف، وهي الانقطاع، بينما المعروف بين الناس أن الحديث متصلٌ .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في شرح النخبة : وهذا القسم

من أغمض أنواع الحديث، لأنه لا يطلع عليه إلا أهل العلم النقاد الذين يبحثون الأحاديث بأسانيدھا ومتونها. وابن حجر يقول دائماً في بلوغ المرام: أُعْلَى بالإرسال، أو أُعْلَى بالوقف، وهكذا.

فإذا قال ذلك فارجع إلى السند وانظر فيه من رواه؟ ولهذا اشترطوا في الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة القادحة، والمعلُّ من أقسام علم المصطلح وهو مهمٌّ جداً لطالب علم الحديث حيث إن معرفته تفيده فائدة كبيرة؛ لأنه قد يقرأ حديثاً ظاهره الصحة، وهو غير صحيح.

قال المؤلف رحمه الله :

(٢٥) وَدُوْ أختلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ مُضْطَرِبٍ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

وهذا هو الخامس والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو المضطرب .

والاضطراب معناه في اللغة : الاختلاف .

والمضطرب في الاصطلاح : هو الذي اختلف الرواة في سنده، أو متنه، على وجه لا يمكن فيه الجمع ولا الترجيح .

فالاختلاف في السند مثل : أن يرويه بعضهم متصلاً، وبعضهم يرويه منقطعاً .

والاختلاف في المتن مثل : أن يرويه بعضهم على أنه مرفوع، وبعضهم على أنه موقوف، أو يرويه على وجه يخالف الآخر بدون ترجيح، ولا جمع .

فإن أمكن الجمع فلا اضطراب .

وإن أمكن الترجيح أخذنا بالراجح ولا اضطراب .

وإذا كان الاختلاف لا يعود لأصل المعنى فلا اضطراب أيضاً .

مثال الذي يمكن فيه الجمع : حديث حج النبي ﷺ، فإن حج

النبي ﷺ، اختلف فيه الرواة على وجوه متعددة .

فمنهم من قال : إنه حجٌّ قارناً .

ومنهم من قال : إنه حجٌّ مفرداً .

ومنهم من قال : إنه حجٌّ متمتعاً .

ففي حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : خرجنا مع النبي

ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهلَّ بحج، ومنا من أهلَّ بعمرة،

ومنا من أهلَّ بحج وعمرة، وأهلَّ رسول الله ﷺ

بالحج^(١) .

وفي حديث ابن عمر وغيره - رضي الله عنهم - أنه حجَّ متمتعاً^(٢) ، وفي بعض الأحاديث أنه حج قارناً^(٣) .

فهذا الاختلاف إذا نظرنا إليه قلنا في بادئ الأمر: إن الحديث مضطرب، وإذا حكمنا بالاضطراب، بقيت حجة النبي ﷺ مشكلة، فلا ندري هل حج مفرداً، أم متمتعاً، أم قارناً؟
وعند التأمل: نرى أن الجمع ممكن يندفع به الاضطراب .

وللجمع بين هذه الروايات وجهان:

١ - الوجه الأول: أن من روى أنه أهل بالحج مفرداً، أراد أفراد الأعمال، يعني أنه لم يزد على عمل المفرد.
* وعمل المفرد هو: أنه إذا وصل إلى مكة طاف طواف القدوم، ثم سعى للحج، وإذا كان يوم العيد طاف طواف الإفاضة فقط ولم يسع، وإذا أراد أن يخرج طواف الوداع وخرج .
* ومن روى أنه متمتع: أراد أنه جمع بين العمرة والحج في سفر واحد، فتمتع بسقوط أحد السفرين .

* ومن روى أنه قرن بين الحج والعمرة فهذا هو الواقع .
قال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارناً، والمتعة أحب

(١) رواه البخاري، كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد (١٥٦٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب وجوه الحج ١١٨- (١٢١١) .

(٢) البخاري، كتاب الحج، باب من ساق البدن معه (١٦٩١)، ومسلم، كتاب الحج، باب وجوب الدم على المتمتع ١٧٤- (١٢٢٧) .

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب قول النبي ﷺ: «العقيق وادٍ مبارك» (١٥٣٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب إهلال النبي ﷺ وهدية ٢١٤- (١٢٥١) .

إليّ.

٢ - الوجه الثاني: أنه أحرم أولاً بالحج ثم أدخل العمرة عليه، فصار مفرداً باعتبار أول إحرامه، وقارناً باعتبار ثاني الحال، ولكن هذا لا يصح على أصول مذهب الإمام أحمد، لأن من أصوله أنه لا يصح إدخال العمرة على الحج، وإنما الذي يصح هو العكس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية مقررّاً الوجه الأول: من روى أنه مفرد، فقد أراد أعمال الحج.

ومن قال إنه متمتع: فقد أراد أنه أتى بعمرة وحج في سفر واحد، فتمتع بسقوط أحد السفرين عنه، لأنه لولا أنه أتى بالعمرة والحج، لكان قد أتى بعمرة في سفر، وبالحج في سفر آخر، فيكون تمتعه بكونه أسقط أحد السفرين، لأنه سافر سفيراً واحداً، وقرن بين العمرة والحج فتمتع بذلك.

وأما من قال: إنه كان قارناً فهذا هو الواقع، أي أنه كان قارناً، لأننا لا نشك أن الرسول ﷺ لم يحل من العمرة، بل بقي على إحرامه لكونه قد ساق الهدى. اهـ.

ثم نرجع إلى الحج فنقول: الأنساك ثلاثة:

١ - الأفراد.

٢ - التمتع.

٣ - القران.

(١) فالأفراد هو: أن يحرم الإنسان بالحج وحده من الميقات، ويقول: لبيك اللهم حجّاً، ثم إذا وصل إلى مكة فإنه يطوف طواف القدوم، ويسعى للحج، ويبقى على إحرامه إلى أن يتم الحج، وفي يوم العيد يطوف طواف الإفاضة، وعند السفر يطوف طواف الوداع.

(٢) والقران هو: أن يحرم بالعمرة والحج معاً من الميقات، ويقول: لبيك اللهم عمرة وحجاً، فإذا وصل إلى مكة طاف طواف القدوم وسعى للعمرة والحج، ثم يبقى على إحرامه، ويوم العيد يطوف طواف الإفاضة، وعند السفر يطوف طواف الوداع. ففعله كفعل المفرد لكن تختلف النية.

(٣) أما التمتع فهو أن يحرم من الميقات بالعمرة، ثم إذا وصل إلى مكة، يطوف ويسعى ويقصر، لأنها عمرة، ثم يحل من إحرامه ويلبس ثيابه ويتحلل تحللاً كاملاً، ثم في اليوم الثامن من شهر ذي الحجة يحرم بالحج، وفي يوم العيد يطوف طواف الإفاضة ويسعى للحج، وعند السفر يطوف للوداع.

* وإذا لم يمكن الجمع بين الروايات، عملنا بالترجيح فنأخذ بالراجح، ويندفع الاضطراب.

مثاله: حديث بريرة - رضي الله عنها - حين أعتقتها عائشة رضي الله عنها، ثم خيرها رسول الله ﷺ على أن تبقى مع زوجها، أو أن تفسخ نكاحها منه^(١).

ففي بعض روايات الحديث أن زوجها - وهو مغيث - كان حرّاً. وفي بعض الروايات أنه كان عبداً. إذاً في الحديث اختلاف والحديث واحد، والجمع غير ممكن فنعمل بالترجيح.

والراجح: أنه كان عبداً، فإذا كان هو الراجح، إذاً نلغي المرجوح، ونأخذ بالراجح، ويكون الراجح هذا سالماً من الاضطراب،

(١) رواه البخاري، كتاب العتق، باب بيع الولاء، ومسلم، كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء.

لأنه راجح .

* وإذا لم يكن الاختلاف في أصل المعنى، فلا اضطراب، بأن يكون أمراً جانبياً .

مثل: اختلاف الرواة في ثمن جمل جابر - رضي الله عنه -^(١) واختلاف الرواة في حديث فضالة بن عبيد في ثمن القلادة التي فيها ذهب وخرز، هل اشترها بإثني عشر ديناراً، أو بأكثر من ذلك أو بأقل^(٢) .

فنقول: هذا الاختلاف لا يضر، لأنه لا يعود إلى أصل المعنى، وهو بيع الذهب بالذهب، لأنهم كلهم متفقون على أنها قلادة فيها ذهب وخرز، وكانت قد بيعت بدنانير، ولكن كم عدد هذه الدنانير؟ قد اختلف فيها الرواة، ولكن هذا الاختلاف لا يضر .

وكذلك حديث جابر - رضي الله عنه - فقد اتفق الرواة على أن الرسول ﷺ اشتراه، وأن جابراً اشترط أن يركبه إلى المدينة، ولكن اختلفوا في مقدار الثمن، فنقول: إن هذا الاختلاف لا يضر، لأنه لا يعود إلى أصل المعنى الذي سيق من أجله الحديث .

وحكم الحديث المضطرب هو: الضعف، لأن اضطراب الرواة فيه على هذا الوجه يدل على أنهم لم يضبطوه، ومعلوم أن الحديث إذا لم يكن مضبوطاً، فهو من قسم الضعيف .
وقوله (مضطربٌ عند أهيل الفن) .

قد يقول قائل: لماذا صغر كلمة (أهل) وهل ينبغي أن يصغر أهل

العلم؟

(١) تقدم تخريجه ص ٣٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٢ .

فنقول: إن المؤلف اضطرَّه النظم إلى التصغير، ولهذا يُعتبر التصغير من تمام البيت فقط، وإلا كان عليه أن يقول: عند أهل الفن .
 فإذا قال قائل: الفنُّ عندنا غير محمودٍ عرفاً؟
 فنقول: إن المراد بالفن عند العلماء، هو الصنف .
 قال الشاعر:

تمنيتَ أن تسمي فقيهاً مناظراً بغير عناء والجنون فنون
 يعني أن الذي يتمنى أن يُسمي فقيهاً مناظراً بغير تعب فإنه
 مجنون، والجنون أصناف من جملتها أن يقول القائل: أريد أن أكون
 فقيهاً مناظراً، وأنا نائم على الفراش .

قال المؤلف رحمه الله :

(٢٦) والمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ الْفَاظِ الرَّوَاةِ اتَّصَلَتْ
هذا هو السادس والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذا
النظم وهو المدرج .

والحديث المدرج هو: ما أدخله أحد الرواة في الحديث بدون
بيان، ولهذا سُمي مدرجاً، لأنه أُدرج في الحديث دون أن يبين الحديث
من هذا المدرج، فالمدرج إذاً ليس من كلام النبي ﷺ، ولكنه من كلام
الرواة، ويأتي به الراوي أحياناً، إما تفسيراً للكلمة في الحديث، أو لغير
ذلك من الأسباب .

ويكون الإدراج أحياناً:

* في أول الحديث .

* وأحياناً يكون في وسطه .

* وأحياناً يكون في آخره .

مثاله في أول الحديث: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال:
(أسبغوا الوضوء، وويلٌ للأعقاب من النار)^(١) فالمرفوع هو قوله: «ويل
للأعقاب من النار» وأما قوله (أسبغوا الوضوء) فهو من كلام أبي هريرة
- رضي الله عنه - والذي يقرأ الحديث يظن أن الكل، هو من كلام النبي
ﷺ لأنه لم يُبين ذلك .

ومثال الإدراج في وسط الحديث: حديث الزهري عن عائشة
- رضي الله عنها - في كيفية نزول الوحي - يعني أول ما أوحى إلى النبي

(١) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، (١٦٥). ومسلم، كتاب
الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين ٣٠- (٢٤٠).

ﷺ - فقالت: (كان النبي ﷺ يتحنّث في غار حراء الليالي ذوات العدد، والتحنّث التعبد... الحديث^(١)).

والذي يسمع هذا الحديث يظن أن التفسير من عائشة - رضي الله عنها - في قولها (والتحنّث التعبد) والواقع أن التفسير من الزهري - رحمه الله - وهو الآن مدرج في الحديث بدون بيان منه أنه مدرج، وهذا الإدراج يُراد به التفسير، والتفسير هنا لا بد منه؛ لأن الحنث في الأصل هو الإثم، كما قال تعالى: ﴿وَكَاذِبُوا يُصْرُونَ عَلَىٰ الْحَنَثِ الْعَظِيمِ﴾^(٤٦). (الواقعة: ٤٦). وإذا لم يُبين معنى التحنث لاشتبه بالإثم، ولكن النبي ﷺ كان يتعبد، والتعبد مزيل للحنث الذي هو الإثم، فهو من باب تسمية الشيء بضده.

مثال الإدراج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجّيله فليفعل»^(٢)، فهذا الحديث إذا قرأته فإنك تظن أنه من قول الرسول ﷺ، ولكن الواقع أن الجملة الأخير ليست من كلام النبي ﷺ وهو قوله: (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجّيله فليفعل) بل هي مدرجة من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه - والذي من كلامه ﷺ: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا محجلين من أثر الوضوء».

أما الجملة الأخيرة فقد أدرجها أبو هريرة - رضي الله عنه - تفقهاً

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي (٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي ٢٥٢ (١٦٠).

(٢) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (١٣٦)، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ٣٥- (٢٤٦).

منه في الحديث ، ولهذا قال ابن القيم - رحمه الله - في النونية :
وأبو هريرة قال ذا من كيسه فغدا يميزه أولو العرفان

* ويعرف الإدراج بأمرور :

- ١ - بالنص ، حيث يأتي من طريق آخر ويُبين أنه مدرج .
- ٢ - باستحالة أن يكون النبي ﷺ قد قاله ، وذلك لظهور خطأ فيه ، أو قرينة تدل على أنه لا يمكن أن يكون من كلام النبي ﷺ .
- ٣ - بنص من أحد الحفّاظ الأئمة يبين فيه أن هذا مدرج .

* ما هو حكم الإدراج ؟

نقول : إن كان يتغير المعنى بالإدراج فإنه لا يجوز إلا ببيانه .
وإن كان لا يتغير به المعنى مثل : حديث الزهري (والتحُّثُ
التعبُّد) فإنه لا بأس به ، وذلك لأنه لا يعارض الحديث المرفوع ، وإذا
كان لا يعارضه فلا مانع من أن يُذكر على سبيل التفسير والإيضاح .
وإذا تبين الإدراج فإنه لا يكون حجة ، لأنه ليس من قول النبي
ﷺ فلا يحتج به .

وقوله (من بعض ألفاظ الرواة اتصلت) فكلمة (اتصلت) جملة
حالية من فاعل أتت ، يعني ما أتت متصلة في الحديث بدون بيان .